الجوانب الإيجابية و السلبية لعضوية منظمة التجارة العالمية

تتمثل الجوانب الإيجابية لمنظمة التجارة العالمية في تعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع الابتكار، وتوفير خيارات أوسع للمستهلكين، وضمان الاستقرار التجاري، وحماية البيئة والصحة. أما الجوانب السلبية فتشمل احتمال فقدان الوظائف في القطاعات التي تتأثر بالمنافسة الأجنبية، وزيادة الاعتماد على السلع المستوردة، بالإضافة إلى تحديات التي تواجه الدول النامية في التنافس مع اقتصادات أكثر، ومخاوف حول تأثير تحرير الاستثمار على المصالح الوطنية.

أولا : الجوانب الإيجابية

1- **تعزيز النمو الاقتصادي:** تساهم المنظمة في زيادة الناتج الاقتصادي من خلال تسهيل التجارة الدولية وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

2- **زيادة خيارات المستهلكين:** تمنح التجارة الدولية للمستهلكين الوصول إلى سلع وخدمات متنوعة بأسعار أقل نتيجة المنافسة.

3- **ضمان الاستقرار:** توفر المنظمة إطارا للتجارة الدولية قائمًا على القواعد، مما يقلل من عدم اليقين ويشجع الاستثمار.

4- **تنمية الدول النامية:** تقدم المنظمة للدول الأعضاء النامية مزايا خاصة مثل: تسهيلات تجارية مؤقتة ومساعدة في دمج اقتصادها في النظام العالمي.

5- **حماية البيئة والصحة:** تسمح اتفاقيات المنظمة للأعضاء باتخاذ تدابير لحماية البيئة والصحة العامة بين الدول الأعضاء بشكل عادل.

ثانيا : الجوانب السلبية

1- **خسارة الوظائف:** يمكن أن تؤدي المنافسة الدولية إلى فقدان وظائف في الصناعات المحلية التي لا تستطيع المنافسة عالميا وظاهرة تعميد الوظائف.

2- **صعوبة التنمية للبعض:** تواجه الدول النامية تحديات في المنافسة مع الشركات متعددة الجنسيات، وقد يؤدي تحرير التجارة إلى انخفاض مستوى التصنيع.

3- **الاعتماد على الخارج:** قد يؤدي زيادة الإعتماد على التجارة إلى زيادة الإعتماد على السلع المستوردة، خاصة في حالة الدول التي تعتمد على الاقتصاد زراعي تقليدي.

4- **فروقات القوة:** توجد مخاوف من أن تحرير الاستثمار لصالح الشركات الأجنبية قد يضعف سيادة الدولة الوطنية.

5- **التحديات البيئية:** قد تتعارض أهداف تحرير التجارة مع أهداف حماية البيئة إذا لم يتم دمج البعد البيئي بشكل فعال في السياسات التجارية .

يعد تاريخ التجارة الدولية عبارة عن معركة بين السياسة الحمائية والتجارة الحرة، وحضرت منظمة التجارة العالمية "العولمة" بآثارها السلبية والإيجابية على حد سواء. أدت جهود المنظمة إلى زيادة نسبة توسع التجارة الدولية. ولكنها أثرت سلبًا على حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية.

تواجه المفاوضات التجارية متعددة الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية تحديات بسبب تباين المصالح والأولويات بين الدول الأعضاء، مما أدى إلى تحول التركيز نحو اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية خارج إطار المنظمة.

كما تجادل بعض البلدان النامية بأن قواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية تفضل بشكل غير متناسب الدول المتقدمة، وتحد حيز سياساتها وتفوق تنميتها الاقتصادية. كما تواجه منظمة التجارة

العالمية تحديات في المعالجة الفعالة القضايا غير التجارية مثل الاستدامة البيئية وحقوق العمال ومخاوف الصحة العامة.

يتطلب تحقيق التوازن بين هذه القضايا والأهداف التجارية حوارًا مستمرا وبناء إجماع بين الدول الأعضاء.